العلاقات الإيرانية– العُمانية في مجال المياه

Iranian–Omani Water Relations

أ. م. د. ريّان ذنون العبّاسي*

Assist. Prof. Dr. Rayyan Thanoon Mahmood Al–Abbasi

الملخّص

مثّل التعّاون في مجال بناء السدود وحّل مشكلات الريّ القائمة في سلطنة عُمان، وجهاً مكملاً لعلاقاتها السياسية والاقتصادية القائمة مع ايران، بحكم الخبرة الكبيرة التي تمتعت بها إيران في تشييد السدود ومشاريع المياه في عددٍ من دول العالم. وتوّج هذا التقّارب بين الطرفين بتوقيع عدة اتفاقياتٍ مشتركة حول اقامة مجموعة من المشاريع التي تخص المياه في سلطنة عُمان، ابرزها الاتفاق على تزويدها بالمياه الايرانية الصالحة للشرب. وعلى الرغم من كون مشروع المياه الايراني قديماً وسبق ان روجّته الحكومات الايرانية على بعض الدول الخليجية مثل قطر ثم الكويت، الا انها قررت اعادة طرحه مرةً ثانية على سلطنة عُمان، مستفيدةً من قوة علاقاتها المتينة معها، والقائمة على المصالح المشتركة بينهما، لكن المشروع بقي في طيّ الكتمان لعدة اعتباراتٍ سياسية واقتصادية وفنية منعت اقامته على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: العلاقات؛ المياه؛ السدود؛ ايران؛ سلطنة عُمان

Abstract

The cooperation in the field of building dams and solving the existing irrigation problems in the Sultanate of Oman represented a complementary aspect to its present political and economic relations with Iran, due to the great experience it gained in constructing dams and water projects in some countries of the world. This rapprochement between the two parties culminated in the signing of several joint agreements on the establishment of a set of water–related projects in the Sultanate of Oman, the most prominent of which is the

* جامعة الموصل/ مركز الدراسات الإقليمية/ قسم السياسات العامة dr.ryan1974d@gmail.com

agreement to supply it with Iranian potable water. Even though the Iranian water project is old and the Iranian authorities have previously promoted it to some Gulf countries such as Qatar and then Kuwait. However, it decided to offer it back to the Sultanate of Oman, taking advantage of the strength of its strong relations with it, which are based on common interests between them, but the project was kept secret for several political, economic, and technical considerations that prevented its establishment on the ground.

Keywords: Relations; Water; Dams; Iran; Oman.

المقدمة

حرصت ايران على تعزيز علاقاتها بدول الخليج العربي من خلال تطبيق آلياتٍ محددة تعمل على تقوية هذه العلاقات بشكلٍ عام، وإدامة زخمها المتواصل، بالرغم مما تواجهه من تحدياتٍ ومشكلاتٍ كثيرة، تقف عائقاً امام تطورها الطموح الرامي الى تحجيم الدور الامريكي في المنطقة، وتقليل إعتماد الدول الخليجية على الدعم المقدم لها من قبل الولايات المتحدة الامريكية، عبر الترويج لمشاريع اقتصادية كبيرة بالاتفاق مع هذه البلدان لعّل من أهمها هو التعاون في مجال المياه .

بدأت ايران تطبيق هذا السياسة بعد تولي هاشمي رفسنجاني الحكم في البلاد، برسم خارطةٍ جديدة لتطبيع العلاقات مع الدول الخليجية، من ضمنها التعاون معها في مجال اقامة بناء السدود ومشاريع نقل المياه الايرانية. وبدأت أولى المفاوضات بهذا الشأن مع دولة قطر عام 1989 واستمرت لغاية عام 1999، غير أنها انتهت بالفشل. ثم أعادت ايران طرح مشروعها مرةً ثانية على دولة الكويت لتزويدها بمياه نهر الكارون. وجرى التوقيع على مذكرة التفاهم حوله في عام 2003، لكن هاجس الشك والخوف من النوايا الايرانية ظل شعوراً ملازماً للكويت، فأبدى مجلس الامة الكويتي رفضه للمشروع خوفاً من استخدام ورقة المياه سياسياً من قبل الجانب الايراني .

ومن هذا المنطلق، يستعرض البحث الموسوم " العلاقات الايرانية – العمانية في مجال المياه"، استمرار المحاولات الايرانية في ترويج مشاريعها حول المياه مع بقية الدول الخليجية بضمنها سلطنة عُمان، التي تعاني هي الاخرى من انخفاضٍ كبير في مواردها المائية. وقد اعتمدت ايران على قوة علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع مسقط، من اجل كسب موافقتها على اقامة تعاونٍ شامل في مجال المياه والريّ.

أهمية البحث: يركز البحث على تقديم دراسة جديدة تتعلق بدور ايران في تشييد وبناء المشروعات المائية في سلطنة عمان، انطلاقا من الروابط القوية التي تجمعها مع سلطنة عمّان، وبيان اهمية هذه المشاريع بالنسبة اليهما.

اشكالية البحث: تتمحور مشكلة البحث في الاجابة عن الاسئلة الاتية:

1-لماذا ارادت ايران تزويد الدول الخليجية ومن بينها سلطنة عمان بالمياه ؟

2-هل كان عامل المنافسة دافعاً لدخول ايران ميدان بيع المياه للدول الخليجية ؟

3- هل لاقى المشروع الايراني لتزويد سلطنة عمان بالمياه قبولا منها ؟

فرضية البحث: تقوم فرضية البحث على وجود طموحات ايرانية لترويج مبدا بيع المياه الى دول الخليج العربي بشكل عام وسلطنة عمان على وجه الخصوص، بهدف تعزيز نفوذها الاقليمي في المنطقة، ومنافسة الدول الاسلامية الاخرى التي سبق لها وان تقدمت بمشاريع مماثلة لتزويد هذه البلدان بما تحتاجه من المياه .

اولا- نشوء وتطور العلاقات الايرانية – العمانية

فرض الواقع الجغرافي على إيران وسلطنة عُمان بحكم وقوعهما على ضفتيّ الخليج العربي، ووجود مصالح مشتركة تهم البلدين الجارين، اقامة علاقاتٍ متبادلة بينهما على الرغم ما شابها من توترٍ وعدم انسجام في مفاصلها العامة[1].

في البداية، اتخذ شكل العلاقات بينهما منحاً سياسياً غداة تولي قابوس بن سعيد[2] (1970-2020) مقاليد السلطة في البلاد عام 1970، وذلك عندما حدثت اضطرابات قام بها مقاتلو تحرير جبهة

---

[1] نون بوست،" في العلاقات العمانية – الايرانية – الخليجية، ، منشور في 2 شباط / فبراير 2014 على موقع الشبكة العالمية للمعلومات:

www.noonpost.org/content/1722.

[2] هو الحاكم الرابع عشر من سلاطين وائمة اسرة البو سعيد التي حكمت البلاد منذ عام 1744. ولد في مدينة صلالة عاصمة اقليم ظفار في 18 تشرين الثاني / نوفمبر 1940. تلقى تعليمه الديني حتى بلوغه سن التاسعة من عمره فأرسله والده السلطان سعيد بن تيمور الى بريطانيا للدراسة في كلية سانت هيرست العسكرية في ايلول 1959. وعندما عاد الى بلاده استلم الحكم بانقلاب ابيض في 23 تموز 1970.جمع بيده كل السلطات ومنع تشكيل الاحزاب السياسية في بلاده. عمل على تحديث عمُان في مختلف الجوانب. توفي في كانون الثاني/يناير 2020 . لمزيد من التفاصيل عنه، ينظر: عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت. دون تاريخ، ص ص 715-716. وانظر ايضا تفاصيل موسعة عن حياته وابرز منجزاته التي حدثت في دولة عُمان في: علي حمزة عباس عثمان الصوفي، عُمان في عهد السلطان قابوس بن سعيد: دراسة في التطورات الداخلية، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2014، ص ص 71-78.

ظفار الذين ثاروا ضده، فما كان من إيران سوى التدخل سياسياً لحل الازمة، وارسال معونةٍ عسكرية عاجلة إليه من أجل القيام بقمعها[3].

في ظل الجو المشجّع لتطور هذه العلاقات، بادرت إيران من جانبها في نيسان/ أبريل 1972 بتعيين اول سفيرٍ لها في مسقط، فيما قامت عُمان بتعيين قائمٍ بأعمال سفارتها في طهران ثم بعدها سفيراً في شباط/ فبراير 1974[4]. وبذلك أصبحت إيران ثالث دولة عالمياً تعترف بالنظام السياسي الجديد في السلطنة بعد الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، مما أعطى هذا الاعتراف أفضليةً لها فيما بعد على الدول العربية[5].

شجّع وجود المصالح المشتركة، وعامل الثقة المتبادل بين الطرفين على تطوير آليات التعاون من أجل تجاوز المرحلة الطبيعية لهذه العلاقات، والوصول بها الى أعلى درجات التعاون الوثيق في المجالات الاستراتيجية والامنية، خاصةً فيما يتعلق بتوفير الامن والاستقرار لمنطقة مضيق هرمز الحيوية، فضلاً عن التوجه الى ابرام عددٍ من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم حول الاهتمام المشترك، بحسب ما جرى الاتفاق عليه بين مسؤولي البلدين في معظم القمم التي عقدت بينهما مثل قمتي 1972 و 1978، التي جرى فيها التأكيد على ترسيخ أسس العلاقات بينهما استناداً الى مبدأ "حسن الظن التاريخي المتبادل"[6].

في الواقع لم يكن للثورة الايرانية التي اطاحت بحكم الشاه عام 1979 وإعلان قيام الجمهورية الاسلامية الايرانية بديلاً عنه، أي تأثيرٍ على مجمل العلاقات القائمة مع سلطنة عُمان، بل بقيت قنوات الاتصال مفتوحة بينهما، برز فيها حياد عمّان الايجابي ودورها الوسيط الذي لعبته نيابةً عن إيران والدول العربية تارةً، وبينها وبين الدول العظمى كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا تارةً أخرى. كذلك رعت مسقط الاجتماعات السّرية التي جرت بين الطرفين العراقي والايراني بهدف وقف الحرب التي اشتعلت بينهما مطلع ثمانينيات القرن الماضي. كما برز أيضاً موقفها الرافض الى اعلان مقاطعة ايران وعزلها دبلوماسياً واقتصادياً في عام 1987، ورفضها لطلب العراق بالسماح له باستخدام أراضيها من أجل القيام بشن هجومٍ على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، الى جانب قيامها بالتوسط بعد انتهاء

---

[3] نون بوست، في العلاقات العمانية ـ الايرانية – الخليجية، المصدر السابق.

[4] رجائي سلامة الجرايعة، الاستراتيجية الايرانية تجاه الامن القومي العربي في منطقة الشرق الاوسط 1979-2011، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط التقنية بعمّان، (المملكة الاردنية)، آيار 2012، ص 77.

[5] مريم يوسف البلوشي، "أثر العلاقات العمانية ـ الإيرانية في أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 445، مجلد 38، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، اذار 2016،ص57.

[6] الجرايعة، المصدر السابق، ص ص 77- 78 .

الحرب العراقية الايرانية عام 1988 الى اعادة العلاقات المتوقفة بين ايران والسعودية، وكذلك بين ايران وبريطانيا[7].

لكن صفو هذه العلاقات سرعان ما تعّكر بسبب اندلاع حرب الخليج الثانية (1990-1991)، على اثر قيام إيران بالتعّرض لناقلات النفط التي تعبر مضيق هرمز، ونشرها للصواريخ المضادة لهذه الناقلات بالقرب منه، الامر الذي دفع بعُمان الى تكثيف تواجدها العسكري في مسندم المطلة هي الاخرى على هذا المضيق، والتي لا تبعد عن الحدود الايرانية سوى(60) كم. ومع ذلك فان البلدان استطاعا من تجاوز هذه الازمة الطارئة لتعود بعدها العلاقات الى سابق عهدها، تمثل ذلك بموافقة مسقط على القيام بتمثيل المصالح الايرانية في بعض الدول الغربية التي لا وجود لطهران أي تمثيلٍ رسمي فيها مثل بريطانيا[8].

مثّلت الزيارات المكوكية التي قام بها كبار مسؤولي البلدان فرصةً لتعزيز أواصر العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما، كان من أبرزها زيارة قابوس بن سعيد الى طهران عام 2009 على راس وفدٍ سياسي واقتصادي رفيع المستوى بعد يومٍ واحد على اختيار محمود احمدي نجاد[9] لفترةٍ رئاسية ثانية (2009-2013)[10].

وفيما يخص مسألة الخلاف النووي الذي احتدم النقاش حوله بين إيران والدول الغربية، فان الموقف العماني استمر بالتأكيد على ضرورة تبني الحّل السلمي والحوار المباشر البنّاء، ففي عام 2012 اكد قابوس بن سعيد بأن على الجانبين الايراني والامريكي الجلوس على طاولة واحدة من أجل الحوار والنقاش فيما بينهما[11].

بطبيعة الحال، فان هذه العلاقات لم تقتصر على الجانب السياسي بل تعداها الى جوانب أخرى تخص قضايا الامن والدفاع والاقتصاد، برز ذلك واضحاً من خلال تشكيلها للجان المشتركة. فعلى

---

(7) نون بوست، في العلاقات العمانية - الايرانية – الخليجية، المصدر السابق.

(8) المصدر نفسه .

(9) ولد في مدينة كرمسار عام 1966. تلقى تعليمه الاولي في مدينة قم ثم تابع دراسته حتى حصوله على شهادة الدكتوراه في الهندسة والتخطيط عام 1997. تولى منصب رئيس بلدية طهران عام 2003. وانتخب رئيسا للبلاد لدورتين متتاليتين 2005-2009. للمزيد من التفاصيل، ينظر: وسام ناظم كريم مهدي، السياسة الخارجية الايرانية في عهد الرئيس حسن روحاني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، بغداد، 2018، ص 10.

(10) مختارات ايرانية، " زيارة تاريخية لسلطان عمان" ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، العدد (109) ، السنة (8)، آب 2009، ص 85 .

(11) نون بوست، في العلاقات العمانية - الايرانية – الخليجية، المصدر السابق.

الصعيد العسكري وقع الجانبان في ايلول / سبتمبر 2013 مذكرة تفاهم حول تعزيز التعاون العسكري المشترك، بالإضافة الى قيامهما بإجراء مناوراتٍ بحرية في مضيق هرمز [12].

كما توصل الجانبان في 4 أيلول / سبتمبر 2016 الى تفاهمٍ مشترك حول تعيين الحدود البحرية بين بلديهما، تمثل بتوقيع حمود بن فيصل البو سعيدي[13] وزير الداخلية العماني، ومحمد جواد ظريف[14] وزير الخارجية الايراني على الوثيقة النهائية لهذه الاتفاقية في ختام لقاءهما الذي جرى في العاصمة طهران[15].

أما فيما يتعلق بالوجه الاقتصادي لهذه العلاقات فلا يبدو أنه أقل اهميةً من الجوانب السياسية والامنية والعسكرية الاخرى، فالتعاون في مجال الطاقة كان السمة الواضحة في تنشيط مجمل العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، توّجت ثمرته بالتوقيع على اتفاقٍ يرمي الى مد خط انابيب لتصدير الغاز الايراني الى الاراضي العمانية، وقدّر حجم العائدات التي ستتأتى منه زهاء (10) مليارم3 سنوياً. وبهذا الخصوص أشار مقبول بن علي بن سلطان[16] وزير التجارة والصناعة العماني في عام 2014 الى وجود (295) شركة إيرانية تعمل في بلاده، مما يؤكد على وجود اتفاقٍ مسبق بين الطرفين على انشاء غرفةٍ تجارية مشتركة تعمل على تعزيز التنسيق والتبادل التجاري بينهما[17].

---

[12] المصدر نفسه .

[13] هو شخصية سياسية كفؤة تولى منصب أمين عام مجلس الوزراء بين عامي 1987 و2007. كما تقلد منصب وزير الداخلية منذ 7 مارس (آذار) 2011 والى حد الان، ينظر:
https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:A4M3dmAFxfMJ:https://a.arbyy.com/detail5263.html+&cd=9&hl=ar&ct=clnk&gl=iq

[14] ولد في 8 كانون الاول / يناير 1960 من اسرة دينية متوسطة الحال وعمل والده في مجال التجارة. درس ظريف في الحوزة الدينية وانهى دراسته الابتدائية في بلاده ثم سافر الى الولايات المتحدة الامريكية لإكمال دراستيه الثانوية اكمل والجامعية عام 1981 في العلاقات الدولية. وفي عام 2013 تسلم حقيبة الخارجية، للتفاصيل عنه، ينظر:
" محمد جواد ظريف.. من مشروعٍ حوزويّ إلى مهندس الدبلوماسية الإيرانية"، منشور في 30 كانون الاول 2019 على موقع الشبكة العالمية للمعلومات:
https://jadehiran.com/archives/13487

[15] موقع الخليج الجديد" ايران وسلطنة عمان توقعان الوثيقة النهائية لاتفاقية تعيين الحدود البحرية"، منشور في 4 ايلول / سبتمبر 2016 على موقع الشبكة العالمية للمعلومات:
www.thenewkhalij.org/node/45628.

[16] هو مقبول بن علي بن سلطان اللواتيا. تقلّد مناصب حكومية رفيعة أبرزها رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان في الفترة بين 1987 وحتى 1991 ووزير التجارة والصناعة من 1991 إلى 2011 ، وكذلك وزيرا للنقل والاتصالات من شباط وحتى اذار 2011 للتفاصيل ينظر:
موقع بوابة الاخبار 10 ايلول 2020 "نبذة تعريفية عن مقبول بن علي بن سلطان اللواتيا عضو مجلس محافظي البنك المركزي العماني" منشور على موقع الشبكة العالمية للمعلومات:
https://bawabaa.org/news/reports/526753/

[17] وحدة الرصد والتحليل، " مسار الاختلاف بين عمان ومجلس التعاون الخليجي.. الى أين ؟ "، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات (لبنان)، منشور في 11 كانون الثاني / يناير 2016 على موقع الشبكة العالمية للمعلومات:
www.fikercenter.com/position-papers

من جانبه، أعلن غلام حسين شافعي رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة الايراني في كلمةٍ القاها على هامش ملتقى التجارة بين عُمان وإيران الذي جرى في مسقط في 25 كانون الثاني / يناير 2017، ان قيمة التبادل التجاري ارتفع بينهما من (350) مليون دولار في عام 2014 الى (400) مليون دولار في عام 2015. معتبراً ان العلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية لم ترق بعد الى مستوى العلاقات الاقتصادية والامكانيات المتوفرة لديهما، مشيراً كذلك الى ان الاستثمار المشترك في مجالات مهمة مثل صناعة الادوية والمواد الانشائية التي تخص البناء، والمواد الغذائية المعّلبة والمنظفات والادوات المنزلية، وكذلك إستخراج المناجم يشكّل آليةً جيدة لتطوير هذه العلاقات بشكلٍ أفضل[18].

وأخيراً، أتفق الجانبين على تعزيز تعاونهما التجاري من خلال استخدام وسائل النقل البري بالعبور (الترانسيت)، وعن طريق الموانئ والمناطق الحّرة في بلديهما مثل استخدام شبكة السكك الحديدية والطرق البرية[19].

ثانيا– تجربة بناء السدود في ايران وأثرها عالمياً

تملك إيران خبرةً كبيرة في مجال تصدير المياه، ومّد شبكات إيصاله الى مسافاتٍ بعيدة، خصوصاً في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تحّولت الى مناطق خضراء يكثر فيها وجود الماء، سيما وان الايرانيون نجحوا في السنوات العشرين الماضية، من تشييد العديد من السدود ومحطات معالجة المياه ومحطات الرفع وخطوط التحويل، رغم ان بعضها ما زال قيّد الانشاء حالياً[20].

وتأسيساً على ما تقدم، بدأت إيران منذ سنواتٍ ماضية بتخصيص ميزانيةٍ كبيرة للاستثمار في بناء السدود، إذ أوضح أحد الخبراء أن هذا الاستثمار المتنامي في بناء مشاريع السدود داخل البلاد، قد أحتل المركز الثاني بعد صناعة النفط منذ عام 1979. واستمر الحال على ما هو عليه حتى مجيء هاشمي

---

[18] وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء (أرنا) ، " رئيس غرفة التجارة الايرانية: قيمة التبادل التجاري بين ايران وسلطنة عمان بلغت400 مليون دولار، منشور في 25 كانون الثاني / يناير 2017 على موقع الشبكة العالمية للمعلومات:

www.irna.ir/ar/news/82402140

[19] صحيفة الوطن (العمانية)، " في ختام أعمال اللجنة العمانية – الايرانية: السلطنة وايران تتفقان على ضرورة الاهتمام بتنمية وتعزيز التبادل التجاري" ، العدد (9932)، منشور في 12 تشرين الاول / أكتوبر 2010، السنة (40)، على موقع الشبكة العالمية للمعلومات:

www.alwatan.com.graphies/2010/10.oct/12./0/dailyhtmi.

[20] رضا اردكانيان، " السياسة المائية الايرانية ودول الجوار"، في الامن المائي العربي، المؤتمر الدولي الثامن الذي نظمه مركز الدراسات الاوربي (21-23) شباط / فبراير 2000، القاهرة، ط1، ص ص 35-36.

رفسنجاني[21] الى الحكم (1989–1997) اذ درج بشكلٍ دوري على افتتاح سدٍ جديد كل (45) يوماً فاستحق ان يطلق عليه لقب (جنرال الاعمار)[22].

لقد قادت (صناعة السدود) في إيران الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال بناءها، وهو ما أشار اليه عطار زاده مساعد وزير الطاقة الإيراني، حول قيام بلاده بإنشاء العديد من المشاريع التي تختص بإقامة السدود في (18) دولة من دول العالم، مضيفاً أن أغلب هذه المشاريع ما تزال في مرحلة الانشاء الاخيرة في عدد من البلدان، الى جانب وجود دولٍ أخرى مثل العراق وطاجيكستان ودول أفريقية أخرى، تقوم بالاستعانة بالخبرة الايرانية وتعمل على استثمارها في هذا الميدان[23].

غير أن ستار محمودي[24] نائب وزير الطاقة الايراني ذهب الى أبعد مما ذكره زاده، حين أكد أن بلاده تشارك في بناء مشاريع السدود في (40) دولة في العالم، معلناً أنها تحتل الترتيب الثالث على مستوى العالم في مجال اقامتها. وجاء تصريح محمودي على هامش المعرض الذي أقامته طهران في تشرين الاول / أكتوبر 2014 حول السدود والانفاق، اوضح فيه أن بلاده هي واحدة من الدول القليلة على المستوى العالمي، التي لديها تجارب فريدة في ميدان انشاء السدود، بحيث يكاد ينعدم ظهور اي منافس امام بلاده في المنطقة، الا ان هناك تعاون يجمع بين إيران وبعض الدول الاخرى. مؤكداً على تصميم حكومته في مواصلة جهودها الرامية الى تشييد السدود وتدشين (1000) كم من الانفاق، طالما لا وجود لمنافس قوي امام بلده في هذا المجال. وأضاف أن اقامة هذه السدود يرافقه العمل في التخصصات "الهيدرولوجية والجيولوجية والطبوغرافية وجيوتقنية والكهربائية والهيدروليكية وقطاعات اخرى لإدارة المخاطر"[25].

---

[21] ولد علي هاشمي أكبر رفسنجاني في قرية نوق التابعة لمدينة رفسنجان الواقعة في محافظة كرمان في جنوب شرق ايران عام 1934. درس علم الاديان في مدينة قم. تقلد عدة مناصب سياسية رفيعة ابرزها رئاسة الجمهورية لدورتين متتاليتين ورئاسة مجلس تشخيص مصلحة النظام ورئيس مجلس الشورى الاسلامي بين عامي 1980-1989. للمزيد من الاطلاع حول شخصيته، ينظر:
مهدي، المصدر السابق، ص 35.

[22] المعهد الدولي للدراسات الايرانية، " لغز السدود الايرانية"، منشور في 5 تشرين الثاني / نوفمبر 2017 على موقع الشبكة العالمية للمعلومات:
www.rasanah_iiis.org.

[23] قناة العالم الفضائية، " ايران تنفذ مشاريع لبناء السدود في 18 دولة"، منشور في 7 تموز / يوليو 2011 على موقع الشبكة العالمية للمعلومات:
www.alalam.ir/news599611/.

[24] هو مهندس سابق وسياسي ايراني مرموق. تولى منصب وكيل وزارة الطاقة الايرانية منذ عام 2014. للتفاصيل، ينظر:
https://ar.vvikipedla.com/wiki/Sattar_Mahmoudi

[25] صحيفة الفيحاء (العراقية) ، " ايران الثالثة عالمياً في بناء السدود"، رقم الخبر: (59978)، منشور في 21 تشرين الاول / أكتوبر 2014 على موقع الشبكة العالمية للمعلومات:

وفي 30 كانون الثاني / يناير 2018، أعلن محمودي أيضاً في كلمةٍ القاها أمام ملتقى (رواد النهضة التقنية والصناعة) الذي جرى في طهران، أن بلاده التي تقوم حالياً ببناء مشاريع المياه والسدود في عددٍ من دول العالم، ليس لديها أي مخاوفٍ من احتمال قيام الدول الغربية باتخاذ اجراءاتٍ رادعة ضدها، وان هذه المشاريع التي تقوم ببنائها تعتبر من المنشآت المهمة التي تكشف عن مستوى الخبرة العالية التي وصل اليها الخبراء والمهندسون الايرانيون[26].

ان التوسع غير الطبيعي في مجال بناء السدود في ايران، خلق زوبعة من الانتقادات التي وجهت اليها، بسبب سعيها الدؤوب لبناء المزيد من هذه المشاريع، لعّل من أبرزها هو التقرير الذي صدر عن مؤسسة (Small Media) بعنوان: "الجنة المفقودة"، تناول أزمة البيئة المستفحلة في ايران، وما نتج عنها من جفافٍ تعّرضت إليه البحيرات والانهار في البلاد، باعتبارها نماذج بارزة لسوء إدارة موارد المياه خلال السنوات الماضية. لكن الحال تغّير مع وصول حسن روحاني(2013–2021)[27] الى سلم الرئاسة، فقد توقفت سياسة اقامة السدود التي درجت على اتباعها الحكومات الايرانية في السابق. وبالنظر الى بناء ما معدله (35) سداً كل عام خلال الفترة (1989–2013)، فان هذا التوقف المفاجئ أثر بصورةٍ كبيرة على سياسة الحافظ على البيئة قبل تلك الفترة التي كثر فيها اقامة السدود. كما نبّه هذا التوقف الى ان الحاجة الى بناء المزيد من هذه المشاريع، هو امر لا نهاية له خلافاً لما كان يجري في العقدين الماضيين. وعليه فقد اصبحت الغاية من بنائها منتفية الغرض، كما اوضح ذلك المختصون الذين اكدوا أن ايران " بحاجةٍ الى تعطيل اكثر من 500 سد بنته خلال هذه الفترة من اجل احداث تغيير ايجابي على النظام البيئي داخل البلاد، الامر الذي يعني وقف العمل في أكثر السدود التي بدأت ببنائها ايران منذ عام 1989 والبالغ عددها 873 سداً". وبذلك أصبح من الواضح أن عملية بناء السدود السريعة قد أثر بصورة سلبية على الممرات المائية والنظام البيئي في ايران[28].

---

www.al-vefagh.comlnesw/59978lhtml.

[26] وكالة أنباء فارس، " وزارة الطاقة: ايران تبني سدوداً ومصافي مياه في 42 بلداً"، منشور في 30 كانون الثاني / يناير 2018 على موقع الشبكة العالمية للمعلومات:

www.ar.farsnews.comliran/news/1396111000983.

[27] ولد حسن روحاني في مدينة سرخت التابعة لإقليم سمنان عام 1948. درس العلوم الدينية في مدينة قم عام 1960 واعتقل لأول مرة عام 1962. تقلد مناصب سياسية رفيعة مثل عضو في مجلس الخبراء ومجمع تشخيص مصلحة النظام. للمزيد من الاطلاع حول شخصيته، ينظر:
مهدي، المصدر السابق، ص ص 6-7.

[28] المعهد الدولي للدراسات الايرانية، " لغز السدود الايرانية"، المصدر السابق .

ثالثا– مصادر المياه في سلطنة عُمان

تقع سلطنة عُمان ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة. يتصف مناخها بكونه حاراً وجافاً. ويتراوح معدل السقوط السنوي لهطول الامطار بين (50 الى 100) ملم في منطقة الصحراء، و(350) ملم في الجبال[29]. وتشترك أجزاء من أراضيها مناخياً مع اليمن في استقبال الرياح الموسمية المطيرة في فصليّ الصيف والخريف. لهذا السبب تعاني البلاد من قلة وجود المياه في بعض محافظاتها نتيجة تزايد معدلات الاستهلاك في ريّ الاراضي الزراعية أنظر شكل رقم (1) الذي يبين حجم الطلب على المياه بالنسبة لكل قطاع مثل الزراعة التي وصل حجم استهلاكها الى (78%) وهي نسبة عالية جداً قياساً لبقية القطاعات الاخرى[30]. كما أصبح التعرض لموجات الجفاف جدول رقم (1) امر شائع الحدوث حتى وان استغرق ذلك فترةً طويلة[31].

شكل رقم (1)

الطلب على المياه والاستهلاك في الوقت الحالي

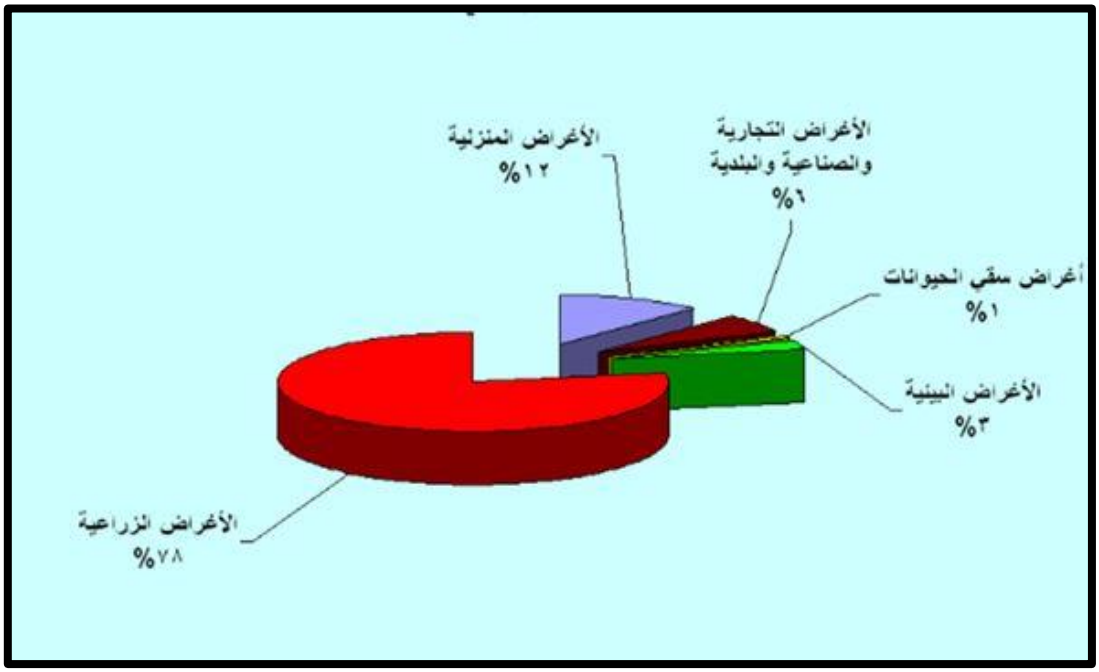

المصدر: الوضع المائي في سلطنة عمان، ص 3، منشور على موقع الشبكة العالمية للمعلومات:

[29] الوضع المائي في سلطنة عُمان ، ص 3، منشور على موقع الشبكة العالمية للمعلومات:
www.droughtmanagement.info/wp-contentluploads/2016/01/oman.pdf.

[30] عبدالمالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1999)، ص 188.

[31] الوضع المائي في سلطنة عمان، المصدر السابق، ص 3 .

www.droughtmanagement.info/wp-contentluploads/2016/01/oman.pdf

جدول رقم (1)

سنوات الجفاف التي تعرضت اليها سلطنة عُمان

ت	فترة الجفاف	عدد السنوات
-1	1905-1890	6
-2	1928-1918	11
-3	1943-1937	7
-4	1954-1948	7
-5	1968-1962	6
-6	1981-1978	4
-7	1994-1990	5
-8	2003-1999	4
-9	2012-2011	2

المصدر: الوضع المائي لسلطنة عُمان ، ص 3.

تقّسم مصادر المياه في عمان الى:

أ- **مصادر مياه طبيعية (تقليدية):** وتتأتى عن طريق

1- **هطول الامطار:** ويكاد يستمر لفترة طويلة نوعاً ما في الاجزاء الوسطى والشمالية من البلاد في فصل الشتاء، وكذلك في الجزء الجنوبي أوقات فصليّ الصيف والخريف. وتبرز أهمية هذه الامطار في كونها تشكّل مياهاً سطحية مؤقتة للأودية، يعمل تسربها الى باطن الارض على زيادة منسوب المياه الجوفية في الآبار[32].

2- المياه السطحية: ويكثر وجودها في بعض الانهار الدائمة الجريان خاصة في المناطق العليا من الاودية الواقعة في المنطقة الجبلية شمالي البلاد. ويحدث هذا الجريان السطحي للمياه وقت هبوب العواصف المطرية، بحيث يصل الى البحر أو مجاري الاودية الرئيسة قرب المنطقة الساحلية بعد تساقط

[32] بان علي حسين المشهداني، " الامن المائي لدول مجلس التعاون الخليجي والعراق"، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العدد (23)، المجلد (29)، جامعة البصرة، 2012، ص 215.

الامطار بكمياتٍ كبيرة، مما يجعل ذلك عنيفاً حتى يصل الى مرحلة حدوث الفيضان الذي يصاحبه كميات هائلة من الرواسب، بينما يتجه قسم منها الى باطن الارض لتعمل على تغذية المياه الجوفية[33].

3-المياه الجوفية: وتعّد من الموارد المائية المهمة في البلاد، اذ يتوقف مقدار كمياتها على ما هو مخزون في باطن الارض عبر الاف السنين، وعلى كميات المطر المتسرب اليها، وعلى سمك الطبقة الرسوبية ودرجة النفاذ والتغذية. وتتوفر المياه الصالحة للشرب في السهول الساحلية في الباطنة وصلالة، وكذلك في المناطق الجبلية، كما تتوفر المياه الاقل جودة والتي تصلح للزراعة وسقي الماشية في عدد من مناطق عمان. ويعتبر وادي الباطنة من اكثر المناطق التي تتوفر فيها المياه الجوفية في جيوب الجبال الصخرية، ومجاري الوديان وتتحرك بفعل تـــأثـــير

شكل رقم (2)

مصادر المياه في سلطنة عُمان

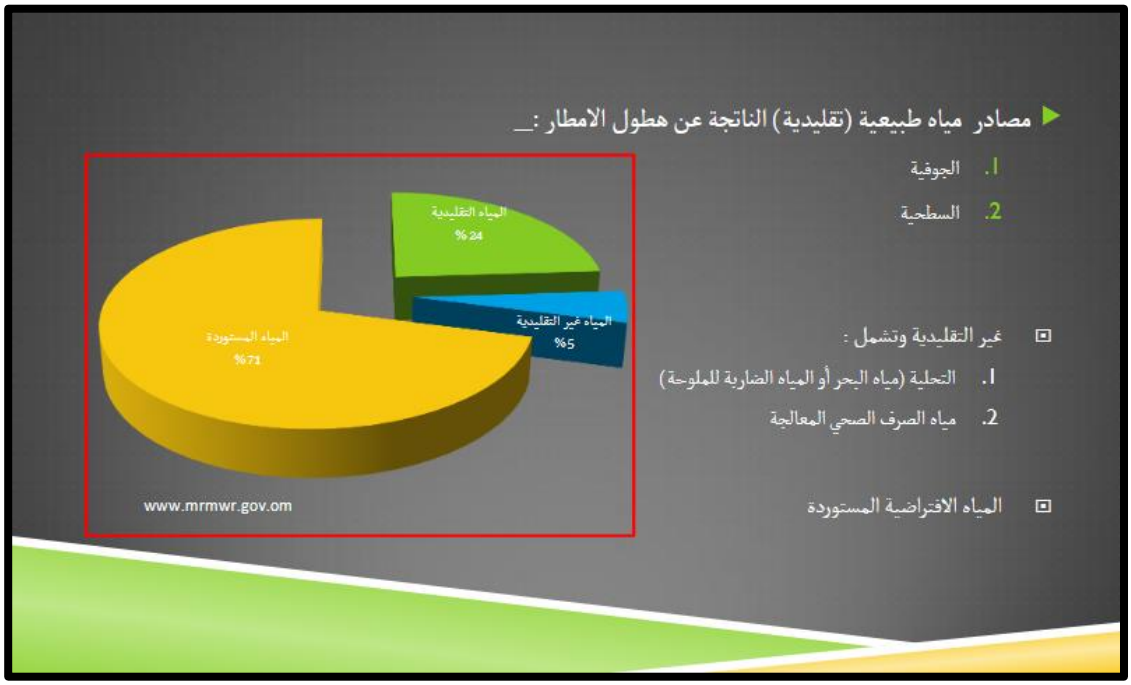

الجاذبية باتجاه الاراضي السهلية للاستفادة منها عن طريق الابار والافلاج. وقد أدى السحب المتزايد للمياه الجوفية في منطقة صلالة الى تداخل مياه البحر في الطبقة الحاملة للمياه العذبة حيث ظهر تأثير ذلك في السنوات الاخيرة[34].

---

[33] التميمي، المصدر السابق، ص ص 188-189 .
[34] المصدر نفسه ، ص 189.

4-نظام الافلاج: يتمثل بوجود قنوات مخصصة للمياه تكون اما سطحية او تقع تحت سطح الارض تقام من اجل تحويل المياه من العيون الجارية الى مواقع معينة بهدف الاستفادة منها في الري[35]. وما تزال هذه الوسيلة مستخدمة حتى الوقت الحاضر، اذ تسهم في سد احتياجات الزراعة ومياه الشرب بنحو أكثر من (50%) بالمائة من جملة الموارد المائية المستخدمة حيث يبلغ عدد الافلاج في عموم أرجاء عمان أكثر من (4000) الاف فلج[36].

ب- مصادر مياه غير تقليدية وتشمل:

1-تحلية مياه البحر أو المياه الضاربة للملوحة: على الرغم من هطول كميات كبيرة من الامطار في بعض الاحيان على اجزاء من عمان خلال الشتاء والصيف والخريف، الا ان معظم المناطق تبقى تعاني من قلة الحصول على المياه العذبة. وبالنظر لما تشهده البلاد من تطور اقتصادي متسارع فان الحاجة دفعت الى الحصول على مصادر بديلة تلبي المتطلبات الضرورية من المياه الصالحة للشرب، ومن هذه الوسائل هي تحلية مياه البحر فقد لجات الحكومة الى انشاء المحطات الخاصة بهذا الغرض في منتصف سبعينيات القرن الماضي حتى اصبح انتاجها يغطي **(80%)** بالمائة من الاستخدام الكلي لمياه الشرب في البلاد حيث يقع اغلب هذه المحطات في مسقط وصلالة[37].

2-مياه الصرف الصحي المعالجة: وهو مصدر جديد للحصول على المياه بدأت عمان العمل به على غرار دول الخليج العربي، وذلك عن طريق معالجة المياه واستخدامها في أغراض سقي الحدائق وارواء الاراضي الزراعية من خلال القيام بتنقيتها ومعالجتها في محطة خاصة أنشئت لهذا الغرض[38].

وعلى هذا الاساس، اولى السلطان قابوس بن سعيد اهتماما بالغا بموضوع المحافظة على مصادر المياه في بلاده، فامر بإصدار مرسوم سلطاني بعدد (89/100) في عام 1989 نص على تأسيس وزارة خاصة انيط بها متابعة هذا الموضوع باسم (وزارة موارد المياه) تأخذ على عاتقها تطوير هذه الموارد والاهتمام بها عبر وضعها للخطط والابحاث، وتنفيذ مجموعة من مشاريع الخزن والاهتمام بحفر الابار الارتوازية، ومتابعة نظام الافلاج والمحافظة عليه[39].

كما اكد السلطان قابوس في احدى خطبه التي القاها بمناسبة حلول العيد الوطني 21 لقيام بلاده -18 تشرين الثاني 1991- على قيمة المياه وضرورة اهتمام الانسان بها بقوله: " اننا نؤكد على احترام

---

(35) المشهداني، المصدر السابق، 216 .
(36) التميمي، المصدر السابق، ص 190.
(37) المصدر نفسه، ص ص 189-190 .
(38) المشهداني، المصدر السابق، ص 216.
(39) الصوفي، المصدر السابق، ص 242.

سياسة الترشيد التي وضعتها الحكومة في هذا المجال من اجل الاستغلال الامثل لهذا المورد الذي له تأثير بالغ على استراتيجيات التنمية في مختلف دول العالم". مشيرا في الوقت ذاته الى ان حكومته تتطلع الى وضع الخطط التي تعمل على زيادة مصادر المياه، لكن مع عدم تخليها عن اتباع سياسة الترشيد في استخدامه، باعتبارها تمثل مؤشراً حقيقياً لمدى تمتع الانسان في البلاد على القدرة في تقنين استعماله لها[40].

3-المياه الافتراضية المستوردة:

ان اعتماد دول الخليج العربي وبضمنها عُمان على مصانع تحلية مياه البحر، ينظر اليها على انها نقطة ضعف تهدد أمنها الوطني، وذلك لان التقنية الحديثة المتعلقة بتصنيع معدات التحلية ليست متوفرة في بلدانها، مما يجعلها تعتمد على مصنع خارجي لهذه المواد المتطورة وهذا يعني أن مسألة الاستقلالية تبقى مفقودة ومفتقرة الى الجانب الواقعي. كما أن كثيراً من العيوب والتأثيرات البيئية السلبية التي تصاحب عملية التحلية تمثل جميعها أسباباً تبرر اختيار نقل المياه كبديلٍ أخير يعمل على توفير مصادر مائية نظيفة[41].

وعلى هذا الاساس طرحت أفكار لجلب المياه من دولٍ قريبة أو بعيدة عن الخليج العربي منها مشاريع عربية تقدم بها العراق، ومصر، ولبنان، والسودان. وأخرى اقليمية طرحتها تركيا وزائير وباكستان وايران على وجه الخصوص التي قدمت نفسها على أنها البلد الاقرب جغرافياً لمنطقة الخليج العربي، وان باستطاعتها نقل المياه الى هذه الدول وفقاً لدراساتها التي بينت ان بإمكانها نقل أكثر من (2) مليار م3 من المياه العذبة باعتبارها تمثل كمية كافية لسد حوالي نصف الطلب على المياه في المنطقة[42] وهو ما سيستعرضه البحث لاحقاً .

رابعا-جهود ايران في تزويد دول الخليج العربي بالمياه

تنظر ايران على أنها بلد مجاور لدول الخليج العربي، وان هناك قواسم مشتركة ترتبط بها كل الاطراف من النواحي الجغرافية والطوبوغرافية أو من خلال الاواصر الدينية والتاريخية المتشابكة عبر التاريخ كونها تمثل وفق المنظور الايراني "زقاقاً صغيراً مسدوداً، وتنتمي جميع هذه البلدان الى ذلك الزقاق"[43]. ولما كان وجود الماء يشكل معضلة كبيرة بالنسبة للسكان القاطنين في شبه الجزيرة العربية،

---

[40] المصدر نفسه، ص 244.
[41] أردكانيان، المصدر السابق، ص 38 .
[42] المصدر نفسه، 38 .
[43] المصدر نفسه، ص 37.

بعكس ما هو موجود في ايران من حيث تمتعها بالوفرة المائية رغم ادعاء الخبراء بعدم صحة ذلك، الا ان التباين الكبير في توزيع هذه الموارد الطبيعية بينها وبين جاراتها المطلة على الخليج العربي هو امر كاف لمد جسور التعاون حول نقل المياه وجعله خياراً عملياً بين الجميع سيما أن بعض الانهار الرئيسة في ايران يمكن أن تكون مصدراً مهماً لنقل المياه المصدرة الى هذه الدول وهي أنهار الكارون وكرخة وجراحي اذ تقع جميعها في المنطقة الجنوبية الغربية من ايران. وهناك ميزة اخرى تتعلق بالموقع الجغرافي القريب من شبه الجزيرة العربية، وما تحويه هذه المنطقة الواقعة في محافظة الاحواز (خوزستان) من كميات كبيرة من المياه تقدر بثلث اجمالي المياه السطحية في ايران[44].

وبحسب قول رضا اردكانيان[45] فان حوالي " 10% الى 20% من هذه الكمية أي من 1 مليار الى 2 مليار م3 في السنة يمكن أن تذهب الى البلدان الواقعة على ساحل جنوب الخليج. وليس من المفيد أن نعيد هذه المياه الى وسط ايران بسبب الظروف الطوبوغرافية لأنها تستلزم المزيد من الضغط، ولكن نظراً الى انخفاض منسوب المياه في بلدان منطقة الخليج العربية يمكن نقل هذه المياه الى بلدان هذه المنطقة بأقل قدر من الطاقة"[46].

ان من المهم جداً معرفة ما هي الدوافع التي تجعل ايران تقدم أفكارها حول نقل المياه الى الدول الخليجية ؟ وهل أن وراءها جهود اقتصادية كما يظهر للوهلة الاولى أم هي لغاياتٍ سياسية محضة ؟

بالنسبة للدوافع فان احدى الركائز التي بنت عليها ايران فيما يخص سياستها الخارجية هو التأثير الامريكي على دول الخليج العربي، ومحاولة افشال السياسة الامريكية المتعاونة معها من اجل فرض العزلة على ايران. فعندما أعلن عن انتهاء الحرب العراقية – الايرانية عام 1988 سارعت ايران بدورها الى مد جسور الثقة مع الدول الخليجية عبر استخدامها لعدد من الوسائل منها (تصدير المياه)–وفق المفهوم الايراني– الى هذه الدول، وجعلها تعتمد على ايران في الحصول على سلعة تضاهي أهمية النفط،

---

[44] كامران تارمي، دور تصدير المياه في السياسة الخارجية الايرانية تجاه مجلس التعاون الدول الخليج العربية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط(1)، 2006، ص 7،9.

[45] ولد رضا اردكانيان في مدينة يزد الايرانية عام 1958. حصل على شهادة البكالوريوس في تخصص الهندسة المدنية من جامعة شريف للتكنولوجيا في طهران. وتخصص في هندسة الموارد المائية للحصول على شهادة الماجستير. ونال الدكتوراه في ادارة الموارد المائية من جامعة ماك ماستر الكندية. شغل مناصب حكومية كثيرة ابرزها نائب وزير التخطيط 1989-1991 و نائب الوزير لشئون المياه 1998-2001 ومستشار وزارة الطاقة الايرانية 2001-2005. لمزيد من الاطلاع بشأنه، ينظر:

https://www.hydropower.org/reza-ardakanian.

[46] أردكانيان، المصدر السابق، ص 37 .

مما سيقلل بالتالي من مسألة الاعتماد على التعاون الامريكي معها وبهذا تكون الدوافع سياسية أكثر منها اقتصادية[47].

ويرى الباحث أن هذا التقليل في قضية الاعتماد على الولايات المتحدة له علاقة ايضا بمشاريع تحلية المياه، وما تحتاجه بلدان الخليج من خبرة وتكنولوجية امريكية تفتقر اليها كوادرها الفنية .

وبناء عليه، فان ايران كانت تأمل على المدى البعيد، أن يودي تصدير المياه الى جعل الدول الخليجية تعتمد عليها في توفير هذه السلعة الاستراتيجية، مما سيتيح لها في النهاية تعزيز نفوذها على الجهة الاخرى من الخليج العربي، بحيث تصبح العلاقات بينها وبين هذه الدول اكثر اتزاناً. ولعّل تصريح حسن حبيبي الذي شغل منصب نائب الرئيس الايراني في عهديّ هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي(1997– 2005)[48]، حول العلاقات التي تربط بلاده بمجلس التعاون لدول الخليج العربي على هامش أعمال المؤتمر الدولي الرابع حول تشييد السدود الضخمة خير دليل على ذلك فهو يقول: "ان العلاقات بدول مجلس التعاون يجب الا تقام على أساس الربح الاقتصادي، باعتبار أن هذا لن يخدم المصالح الامنية لإيران"[49].

لقد ظلت فكرة تزويد دول الخليج العربي بالمياه تراود أذهان الكثيرين لفترةٍ تربو على (70) عاماً، كما حدث في عام 1925[50] و1964 عندما تم الاتفاق مع العراق على نقل المياه من مياه شط العرب بواقع (120) مليون غالون يومياً الى الكويت مجانا ولمدة (99) عاما[51]. وكذلك في عام 1971 حين فكرت الكويت بالاستفادة من مياه الانهار الايرانية[52]. وأخيراً في عام 1987 أجريت دراسات استشارية وهندسية حول نقل المياه من الاراضي الايرانية الى البلدان المجاورة في الخليج العربي، غير انه تعذر

---

[47] تارمي ، المصدر السابق، ص 10 .

[48] ولد محمد خاتمي في مدينة اردكان عام 1942. درس العلوم الدينية والفلسفة في جامعتي اصفهان وطهران. تولى وزارة الثقافة والارشاد الاسلامي منذ عام 1982 ولغاية 1992. انتخب رئيسا لإيران لدورتين متتاليتين من عام 1997 لغاية 2005. للاطلاع عن شخصيته، ينظر: كريم، المصدر السابق، ص 8.

[47] تارمي ، المصدر السابق، 22، 23 .

[49] تارمي ، المصدر السابق، 22، 23 .

[50] أردكانيان، المصدر السابق، ص 38 .

[51] ريان ذنون السعرتي، "المشاريع المقترحة لتزويد دول الخليج العربي بالمياه"، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الخامس: الحضارة والتراث العربي والاسلامي: ابداع وأصالة، الذي اقامه مركز بحوث التراث والحضارة بجامعة قناة السويس للمدة (10-11 نيسان / أبريل 2018، ص ص 4-5 .

[52] في الواقع لم تكن فكرة الاستفادة من مياه الأنهار الإيرانية بالشيء الجديد على الكويت، فقد سبق لها وان استعانت بإيران من أجل تزويدها بمياه الشرب، ويتضح هذا بشكلٍ جليّ من خلال تصّريح أمير الكويت السابق الشيخ صباح السالم الصباح (صباح الثالث 1965-1977)، الذي زار طهران عام 1971 للمشاركة في الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة قيام النظام الشاهنشاهي حيث قال: " نحن مدينون كثيراً لإيران لأنه عندما احتاجت الكويت إلى الماء باشرت إيران باهتمام بتأمينه لنا." ينظر: حامد حافظ العبد الله ، " العلاقات الكويتية-الإيرانية: دراسة استشرافية لآفاق التعاون"، مجلة المستقبل العربي(بيروت)، العدد 213، السنة 11 ، 1996، ص 108.

اكمال بقية هذه الدراسات فتوقف العمل بها وهي في مراحلها الاولى[53]. على الرغم من اعتقاد المسؤولين في ايران ان بإمكانهم نقل اكثر من ملياري م3 سنوياً من مياه انهار كارون وكرخة وجراحي وديز باتجاه دول الخليج العربي[54].

كان أول مشروع تقدمت به ايران الى هذه الدول هو مشروع تزويد قطر بمياه نهر الكارون الذي بدأت المباحثات بشأنه منذ عام1989[55]. تلاه مشروع اخر تقدمت به ايران من اجل تزويد الكويت بالمياه من نهر كرخه الواقع جنوب غربي البلاد منذ عام 1999 حتى عام 2003 ولمدة (30) عاماً[56]. كما جرت مباحثات مماثلة حول نفس الغرض لتزويد المملكة العربية السعودية بالمياه[57].

وفي ذات السياق، أعلن عباس قراقجي[58] مساعد وزير الخارجية الايراني في 27 شباط / فبراير 2018، " أن طهران بدأت بالتفاوض مع دول الجوار بشأن ادارة الموارد المائية المشتركة، في الوقت الذي تتجه فيه منطقة غرب أسيا نحو الجفاف التام"[59].

وأكد خلال كلمة القاها في الملتقى الوطني للدبلوماسية: المياه والفرص، أن خارجية بلاده تواصل مفاوضاتها مع البلدان المجاورة من اجل تجنب حالة الجفاف المتوقع ان تتعرض لها منطقة غرب أسيا بحلول عام 2025. مضيفاً ان بلاده تتفاوض بشأن موضوعات محددة من بينها امكانية الزراعة خارج البلاد، وان حكومته بادرت بالتوقيع مع (11) دولة حول هذا الغرض. وانها تعمل على نقل المياه مع طاجكستان عبر اراضيها الا ان هذه الفكرة ما تزال قيد الدراسة في الوقت الحاضر. وتتخذ ايران من

---

[53] أردكانيان، المصدر السابق، ص 38 .

[54] نفسه ، ص 37 .

[55] ريان ذنون العباسي، " إيران ومشروع تزويد قطر بالمياه "، مجلة دراسات إقليمية (مركز الدراسات الإقليمية) ، العدد (14) ، السنة (5) ، جامعة الموصل، العراق، نيسان 2009 .

[56] ريان ذنون العبّاسي، "مشروع تزويد الكويت بمياه نهر الكارون " ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العدد(3)، المجلد (8) ، العراق، حزيران 2009 .

[57] تارمي، المصدر السابق، ص 9 .

[58] ولد عباس عراقجي في مدينة طهران عام 1962. نال شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كينيت في بيطانيا. عمل في وزارة الخارجية الايرانية عام 1988 بصفة خبير دولي. عين سفيرا لبلاده في طوكيو منذ عام 2007 حتى عام 2011. ينظر:
موقع جاده ايران، "عباس عراقجي...ابن الدبلوماسية الايرانية"، ، 22 حزيران 2019، منشور على موقع الشبكة العالمية للمعلومات:

https://jadeKhiran.com/archives/9436

[59] صحيفة صدى البلد، "ايران تحارب الجفاف بـ(المياه الافتراضية)"، منشور في 27 شباط / فبراير 2018على موقع الشبكة العالمية للمعلومات:

www.elbalad.news/3189587.

دبلوماسية المياه الافتراضية اي (استيراد المياه) بهيئة سلع غذائية وسيلةً للعمل على توفير الماء الذي تحتاجه في صناعتها[60].

واليوم يبرز مشروع آخر في الافق يجمع ايران بسلطنة عُمان حول اقامة تعاون مشترك يهدف الى اقامة مشروع لنقل المياه الايرانية باتجاه الاراضي العمانية، لكن الكثير من العراقيل تقف امام تحقيق ذلك، لعّل في مقدمتها ان جلب المياه من الدول المجاورة لمنطقة الخليج العربي، (كالعراق وتركيا وايران ولبنان ومصر والسودان) ليس بالأمر الناجع لحل مشكلة المياه التي تعاني منا الدول الخليجية في ظل الظروف الراهنة، كما ان التفكير بهذه المسالة من وجهة النظر الفنية والتقنية لا يكفي وحده بل ينبغي دراسة اثارها البيئية والجيوسياسية على المدى البعيد، ومدى تأثيرها على الجوانب التنموية لهذه البلدان فهناك مخاوف كثيرة من احتمال الاعتماد على نقل هذه المياه لما فيه من مخاطر تهدد الامن المائي لدول الخليج العربي كافة[61].

خامسا–التعاون الايراني – العُماني في مجال المياه

تواجه بعض المناطق العمانية ارتفاعاً ملحوظاً في درجات الحرارة مع بداية حلول فصل الصيف مما يؤدي الى وقوع أزمةٍ طارئة حول مياه الشرب وسط تقاعس (الهيئة العامة للكهرباء والمياه) عن أداء واجباتها بحيث لم يتبق أمام السكان من خيار سوى اللجوء الى استخدام الصهاريج أملا في الحصول على ما يحتاجونه من المياه في ظل غياب دور المؤسسة المذكورة على تقديم الحلول الكفيلة لهذه المشاكل التي تكرر حدوثها بين فينة واخرى وتنصلها من الوعود التي سبق ان قطعتها للأهالي بتوفير الماء مجانا لمناطقهم المتضررة [62].

والى جانب ذلك تعرضّت بعض محطات التحلية الموجودة في مدينتيّ صحار ومسقط الى مشاكل تقنية أدت الى توقف الخدمة عن امداد مناطق معينة بالمياه لمدة طويلة كما هو الحال بالنسبة لمحطة تحلية (الغبرة) في مسقط، وصل فيه الامر الى حد القيام برفع عدة شكاوى من قبل السكان مطالبين الجهات المختصة بالبحث عن بدائل استراتيجية تلبي احتياجاتهم المتزايدة من المياه. أما فيما يتعلق بمحطة التحلية المقامة في مدينة صحار فإنها عانت من نفس المشاكل التي أصابت المحطات الاخرى

---

[60] المصدر نفسه.

[61] محمد عبدالحميد داود، الادارة المتكاملة والتنمية المستدامة للموارد المائية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (133)، ط (1)، 2008، ص 66، 59.

[62] صحيفة الحياة (السعودية)، "مشكلة المياه تتفاقم في عُمان "، منشور في 30 ايار / مايو 2015 على موقع الشبكة العالمية للمعلومات:

www.alhayat.com/articles/9352867.

مما اضطر على اثرها سكان محافظتي شمال الباطنة وجنوبها الى جلب المياه عن طريق استخدامهم للصهاريج وسط ارتفاع سعر تكلفة الماء الى أكثر من (100) دولار لكل (60) غالون ووقوفهم في طوابير طويلة أمام نقاط توزيع المياه.

وبالرغم من كل هذه المشاكل فان الهيئة العامة للكهرباء والمياه، سعت جاهدة الى ايصال خدمة المياه الى جميع المدن العمانية، بما فيها الجبل الاخضر في محافظة الداخلية بعد تعثر مدها بالمياه من جراء تأخر الشركة الايرانية في تنفيذ مشروعها، حيث تم سحبه منها اول الامر ثم اعيد اليها مرة ثانية[63].

وفي هذا الاطار، بدأ البلدان بالعمل على تطوير علاقتهما في مجال المياه من خلال الاتفاق الذي توصلا اليه في ختام اعمال الدورة الثامنة التي انعقدت في طهران، وهي تأتي استكمالاً لما كان قد اتفقا عليه سابقاً في ختام اعمال الدورة السابعة للجنة المذكورة في ايار / مايو 1999[64].

وبغية تعزيز هذا التعاون المشترك بين عمان وايران حول قضايا المياه ومسالة ندرة الموارد المائية في بعض المناطق التي تعاني منها عمان حصرا. فقد تم التباحث حول الموضوع في جدول اعمال الدورة (13) للجنة الايرانية – العمانية المشتركة التي عقدت بمسقط في 10 تشرين الاول / اكتوبر 2010 حضرها عن الوفد العماني مقبول بن علي بن سلطان وزير التجارة والصناعة وعن الوفد الايراني منوشهر متكي[65] وزير الخارجية الذي اكد على رغبة بلاده لعقد دورات تعليمية طويلة الامد في مجالي الطاقة والمياه بين البلدين[66]. كما أعرب عن استعداد ايران وضع خطة متكاملة لإدارة الموارد المائية ومشاريع المياه المزمع اقامتها في سلطنة عُمان شرط الاستفادة منها. مشيراً الى تطلع شركات بلاده للعمل مع عُمان والتعاون معها في القضاء على مشكلة الفيضانات التي تحدث في البلاد، وكذلك مساعدتها في تنفيذ مشاريع لتصفية المياه بما فيها مياه الصرف الصحي (المجاري) وتحلية مياه البحر[67].

---

[63] المصدر نفسه .

[64] فضل طلال العامري، الطريق الى الحرب: سيناريوهات الحرب بين (أمريكا- اسرائيل.. ايران) ، ط (1)، (هلا للنشر والتوزيع، الجيزة، 2001)، ص ص 45-46 .

[65] ولد منوتشهر متكي في عام 1953 بمدينة بندر غاز التابعة لمحافظة جوليستان الشمالية. حصل على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة طهران. عين بمنصب وزير الخارجية عام 2005 خلفاً لكمال خرازي. للتفاصيل، ينظر: موسوعة ويكيبيديا الحرة، شخصيات إيرانية، " منوتشهر متكي"، منشور على موقع الشبكة العالمية للمعلومات: www.ar.wikipedia.org26_منوتشهر_متكي/k.

[66] صحيفة الوطن (العمانية)، في ختام أعمال اللجنة العمانية – الايرانية: السلطنة وايران تتفقان على ضرورة الاهتمام بتنمية وتعزيز التبادل التجاري، المصدر السابق .

[67] المصدر نفسه .

وفي اجتماع الدورة الـ(14) للجنة الايرانية –العُمانية في طهران يومي 15–17 أيلول / سبتمبر 2012، وترأسه عن الجانب العُماني علي بن مسعود السنيدي[68] وزير التجارة والصناعة، وعلي اكبر صالحي وزير الخارجية عن الجانب الايراني تم التباحث حول جوانب عديدة اهمها دراسة وتقييم مشاريع استثمارية من بينها نقل مياه الشرب من ايران الى عُمان[69].

وفيما يخص التعاون في مجال بناء السدود بين البلدين صرح حميد جيت جيان[70] وزير الطاقة الايراني عن قرب تأليف لجنة تخصصية فنية مشتركة بين وزارتيّ البلدين مهمتها وضع برامج طموحة لبناء السدود في عمان[71]. واضاف جيان غداة لقائه بأحمد بن عبدالله الشحي[72] وزير شؤون البلديات ومصادر المياه العماني، ان الغاية من تأسيس هذه اللجنة هو لغرض دراسة الطرق الكفيلة التي تؤدي الى زيادة اوجه التعاون بين البلدين. مؤكداً على ان مباحثاته مع رئيس الوفد العماني تركزت حول ادارة مصادر المياه، واجراء دراسات حولها تمهيداً لقيام الشركات الايرانية بالبدء في اعمال بناء السدود في عُمان[73].

واكد جيان ايضا ان وجود الشركات الايرانية في عُمان هو دليل قوي على حضورها الفاعل، سيما ان هناك عدة عقود سيجري التوقيع عليها مع الجانب العماني بعد الانتهاء من اجراء بعض الدراسات

---

[68] ولد علي بن مسعود السنيدي عام 1964، حاصل على شهادة البكالوريوس فى العلوم والهندسة الصناعية عام 1988 من جامعة ميامى في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى شهادة الماجستير فى الإدارة عام 2000 من جامعة "بريستول" فى المملكة المتحدة وعلى شهادة الدكتوراه فى الإقتصاد من جامعة هل فى المملكة المتحدة ايضا. تقلد منصب وزير التجارة والصناعة في عمان منذ شهر شباط/ فبراير 2012 . لمزيد من الاطلاع عنه، ينظر:
بوابة الاخبار، " السيرة الذاتية للدكتور "علي بن مسعود السنيدي" وزير التجارة والصناعة"، 7 تموز/يوليو 2020، على موقع الشبكة العالمية للمعلومات:

https://bawabaa.org/news/sustain/412058/

[69] صحيفة عُمان (العمانية) ، " السلطنة وايران توقعان عدداً من مذكرات التفاهم"، منشور في 18 أيلول / سبتمبر 2012 على موقع الشبكة العالمية للمعلومات:

www.main.omandaily.om/noode/109341.

[70] هو عسكري وسياسي مخضرم. ولد في مدينة تبريز الايرانية عام 1957 . تقلد منصب رئيس الاستخبارات الايرانية سابقا . وشغل منصب وزير الطاقة في حكومة حسن روحاني منذ 15 آب/أغسطس 2013. للتفاصيل عنه، ينظر:
موسوعة ويكيبيديا، " حميد شيت شيان"، منشور على موقع الشبكة العالمية للمعلومات :
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%AF_%D8%B4%D9%8A%D8%AA_%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D9%86

[71] قناة العالم الايرانية، "إيران تشارك في بناء السدود في عُمان" ، منشور في 8 أيلول / سبتمبر 2015 منشور على موقع الشبكة العالمية للمعلومات:

www.alalam.ir/newsl1736975.

[72] هو وزير البلديات الإقليمية وموارد المياه في سلطنة عُمان. ورئيس مجلس إدارة الشركة العمانية القابضة لخدمات البيئة. رأس وفد بلاده ممثلاً عن وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه في قمة بودابست للمياه عام 2019. قّلده السلطان قابوس بن سعيد وسام عُمان المدني من الدرجة الثانية عام 2015 . للاستزادة، ينظر:
https://a.arbyy.com/detail680.html

[73] قناة العالم الايرانية، إيران تشارك في بناء السدود في عُمان ، المصدر السابق.

بشانها. كما اشار الى الخبرات التي تمتلكها الكوادر العمانية فيما يخص قطاع تحلية المياه عارضا على المسؤولين العمانيين اقامة تعاون مع بلاده في مجال الاستفادة منها[74].

اما الشحي فقد وصف محادثاته التي اجراها مع جيان بانها جيدة سيما ان لدى بلاده العديد من البرامج التي تدعو الى التعاون مع الجانب الايراني فيما يخص مجال المياه، واضاف ان حكومته ترحب بالشركات الايرانية العاملة في بلده، وانها تسعى للاستفادة من خبرتها الكبيرة في مجال بناء السدود، مؤكداً على رغبته بان يكون لهذه الشركات حضورا فاعلا اكثر في مختلف أرجاء عُمان1[75].

وبيّن الشحي أيضاً ان موارد المياه العذبة في بلده تقع على الحدود الساحلية، مما ادى الى زيادة نسبة الملوحة منها، وانخفاض كمياتها، اضافة الى العجز الذي تعاني منه مياه الريّ المخصصة للزراعة 2016 بنسبة (300) مليون م،3 حيث ان اكثر من (60%) من احتياطي المياه العذبة في عُمان يتعّرض للتبخر خلف السدود المقامة فيه[76]).

وفي السياق ذاته، أكد غلام حسين الشافعي رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة الايراني في 25 كانون الثاني/ يناير 2017، خلال ملتقى التجارة بين ايران وعُمان عن استعداد القطاع الخاص الايراني لإبداء اي تعاون مع مسقط في مجالات تطوير وتحديث البنى التحتية والقطاعات الصناعية، وتقديم الخدمات الفنية والهندسية والاستثمار المشترك في شتى مجالات الاعمار في سلطنة عُمان، بما في ذلك انشاء البنايات والمطارات والطرق البرية وشبكة السكك الحديدية والسدود والزراعة والصناعات الغذائية والسياحة والزيارة السياحية والعلاجية[77].

الخـــاتـمـــة

ترنو ايران بنظرها الى الضفة الاخرى من الخليج العربي، باعتبارها منطقة استراتيجية مهمة لأمنها الوطني، الذي تأثر بالتطورات السياسية والاقتصادية التي حصلت في البلدان الخليجية، بفعل الفورة النفطية والعوائد المالية المتأتية منه، كونها تنطلق في رؤيتها للأمن الخليجي، على انه جزء لا يتجزأ من

---

[74] بوابة القاهرة، " قناة العالم: ايران تشارك في بناء السدود في عُمان" ، منشور في 9 ايلول / سبتمبر 2015 على موقع الشبكة العالمية للمعلومات:
www.carioportal.com/story266537.

[75] المصدر نفسه .

[76]) وحدة الرصد والتحليل، مسار الاختلاف بين عمان ومجلس التعاون الخليجي.. الى أين ؟ ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، المصدر السابق .

[77] وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء (أرنا) ، رئيس غرفة التجارة الايرانية: قيمة التبادل التجاري بين ايران وسلطنة عمان بلغت 400 مليون دولار، المصدر السابق .

دورها الاقليمي، الذي يعتمد بالدرجة الاساس على حماية مصالحها الحيوية فيه، عبر ابراز دورها الكبير الذي وصلت اليه من الناحية العسكرية، مترجمة هذه الرؤى الى مبدأ مفاده ان ايران هي القوة الاكبر في هذه المنطقة، وان لها الحق في قيادة منظومته الامنية بعيداً عن اي تدخل خارجي يفرض على دولها.

بالمقابل، فان دول الخليج العربية لجأت الى اتباع اسلوبٍ مفاده عدم تصعيد حدة الخلافات مع جارتهم ايران، وتحييد خطرها قدر الامكان من اجل تجنب تأرجح كفة الميزان لصالحها بالرغم من وجود الخلافات بينهما، لهذا رأت البلدان الخليجية ان من مصلحتها اقامة علاقات ثنائية تشمل الجوانب الاقتصادية والامنية مع ايران، وهذا ما توصل اليه البحث عبر النتائج الاتية:

1- لجوء ايران الى ترميم علاقاتها بدول الخليج العربي عن طريق استخدام وسائل جديدة تحقق ذلك من ابرزها التلويح بورقة المياه، وامكانية مساعدة البلدان الخليجية بحل مشكلاتها المائية باعتبارها الجار الاقرب لها جغرافياً، عبر اقامة تعاون مشترك في مجال تزويدها بالمياه الايرانية وبناء مشاريع الريّ والسدود التي هي بحاجة اليها .

2- ظهور عامل المنافسة الاقليمية الذي استقطبته منطقة الخليج العربي فيما يخص طرح مشاريع نقل المياه الى البلدان الخليجية، سواء من قبل الدول العربية القريبة مثل العراق ولبنان ومصر والسودان أو من الدول الاسلامية كتركيا وايران وباكستان وماليزيا. مما شجع ايران على الدخول الى هذا الميدان بقوة وترويجها لمشاريع مائية مماثلة للمشاريع التي طرحتها تلك الدول .

3- أفرزت سياسة بناء السدود التي اتبعتها جميع الحكومات السابقة في ايران قبل عام 1979 وما بعده، والتي اصطلح على تسميتها بـ(صناعة السدود)، تراكم خبرة كبيرة لدى الكوادر الايرانية على المستوى الفني والهندسي، بحيث تجاوزت هذه الشهرة النطاق المحلي لتعبر الى النطاق الاقليمي والعالمي، من خلال بروز شركات ايرانية متخصصة في بناء مشاريع الريّ والسدود مثل شركة مهاب قدس المعروفة عالمياً.

4- تضارب الاهداف والمكاسب التي كانت تبتغيها ايران من وراء طرحها لمشاريع نقل المياه من اراضيها الى بلدان الخليج العربي، فبالنسبة لمشروعها الاول مع قطر الذي بدأ التباحث حوله منذ عام 1989 كان يهدف الى بيع المياه الايرانية لقطر، وان تتحمل الحكومة القطرية الجزء الاكبر من تكاليف اقامة هذا المشروع . أما مشروع تزويد الكويت بمياه الكارون فان اهدافها اختلفت فيه خوفاً من الفشل الذي قد ينتهي اليه، لذلك اقترحت على الحكومة الكويتية مدها بالمياه مجاناً وبدون مقابل لمدة (30) عاماً، الا ان

هاجس الخوف والشك ومعارضة أعضاء مجلس الامة الكويتي اجهض فكرة هذا المشروع الذي وئد مصيره في النهاية .

5- لم يفصح كل من ايران وسلطنة عُمان عن تفاصيل مشروع نقل المياه بين الجانبين، بل لزما الصمت والكتمان حول ذلك، واكتفيا عوضاً عن هذا بذكر وجود نية لإقامته في محاضر اللجنة الايرانية – العمانية المشتركة، وان تعاوناً سيحصل من جانب ايران في بناء السدود ومشاريع الريّ في سلطنة عُمان. ولعّل مرد ذلك هو التقليل من حساسية الموضوع بالنسبة للدول الخليجية الباقية، التي ترى في اعتماد سلطنة عُمان على ايران حول مسألة تزويدها بالمياه، يشكّل خطراً ليس للأمن الوطني العماني فحسب بل للأمن الاقليمي لعموم البلدان الخليجية .

6- ان صناعة السدود التي قامت بها ايران، ووجود عدد هائل من هذه المشاريع في البلاد، قام ببناء القسم الاكبر منها الحرس الثوري الايراني الذي يشرف على ادارة بعضها، امر يثير الاستغراب كون اغلب هذه السدود موزعة على الساحل الايراني المطل على الخليج العربي، لذا فمن المرجح ان تلجأ ايران الى استخدام هذه السدود لأغراض عسكرية، اذا ما تعّرضت الى هجوم محتمل من قبل طرف ما بفعل برنامجها النووي الذي تعارضه بالدرجة الاساس الولايات المتحدة الامريكية، بعد ان اعلن الرئيس دونالد ترامب انسحابه من الملف النووي الذي وقعّت عليه بلاده في عهد سلفه الرئيس باراك اوباما .